تقرير حول:

المؤتمر الدولي الثاني للاتجاهات الحديثة في الإثبات والتحقيق الجنائي

Second World Conference on New Trends In Criminal Investigation and Evidence

المنعقد في أمستردام في الفترة من ٥ ـ ١٥ ديسمبر ١٩٩٩م

إعداد: د. محمد الأمين البشرى(*)

مقدمـــة

خلال الفترة من ١٠ ـ ١٥ ديسمبر ١٩٩٩م انعقد المؤتمر الثاني حول الاتجاهات الحديثة في الإثبات والتحقيق الجنائي في أمستردام بهولندة. قام بتنظيم هذا المؤتمر الذي جاء مواصلة لأعمال المؤتمر الأول الذي عقد عام ١٩٩٥ ـ الشبكة الدولية لأبحاث الإجراءات الجنائية والإثبات.

International Network for Research on the Law of Evidence and Criminal Procedure

وذلك بالتعاون مع وزارة العدل الهولندية وجامعة لندن والمعهد الأوروبي للإدارة العامة

(*) وزارة الداخلية ـ أبو ظبي ـ الإمارات العربية المتحدة

شارك في المؤتمر (١٧٠) أستاذاً وخبيراً إلى (٧٨) دولة وجميع قارات العام وضم عدداً من ضباط الشرطة، ووكلاء النيابة، القضاة، والمحامين وأساتذة الجامعات وخبراء الأدلة الجنائية. وكان من اللافت للنظر حضور أعداد كبيرة من الباحثين وطلاب الدراسات العليا في كليات القانون والعلوم كمستمعين.

قسمت موضوعات المؤتمر إلى (١٥) محوراً على النحو التالي:

١ ـ قانون الإجراءات الجنائية المقارن.

٢ ـ التحديات التي تواجه قانون البيِّنة في الألفية الثالثة.

٣ ـ الجريمة الاقتصادية.

٤ ـ التحقيق الجنائي الاستراتيجي.

٥ ـ مصداقية بيِّنة الأشخاص (شهادة الشهود).

٦ ـ إجراءات جمع الأدلة الجنائية.

٧ ـ الأدلة الجنائية وتقنيات التحقيق الجنائي الحديث.

٨ ـ تقييم البيِّنة.

٩ ـ بيِّنة الحاسب الآلي والإثبات أمام المحاكم الجنائية Artificial Intelligence.

١٠ ـ فلسفة البيِّنة والحقائق.

١١ ـ جرائم الحاسب الآلي وكيفية أثباتها.

١٢ ـ إدارة الانترنت.

١٣ ـ التعاون الدولي في مجال التحقيق الجنائي.

١٤ ـ كيفية أخذ الأقوال في قضايا التحكيم الدولي .

١٥ ـ الشرطة والنيابة والقضاء في الألفية الثالثة .

وبعد افتتاح المؤتمر في جلسة حضرها ممثلو وزارة العدل ووزارة الداخلية الهولندية انقسمت أعمال المؤتمر إلى :

١ ـ جلسات رئيسة يحضرها جميع المشاركون .

٢ ـ جلسات ورش العمل .

٣ ـ جلسات المائدة المستديرة .

خصصت الجلسات الرئيسة لعرض ومناقشة ثلاث قضايا هي :

١ ـ الجريمة الاقتصادية .

٢ ـ بيِّنة الحاسب الآلي Artificial Intelligence .

٣ ـ التحديات التي تواجه قانون البيِّنة في الألفية الثالثة .

بينما نوقشت المحاور الأخرى من خلال ورش العمل، ومن ثم تمت بلورة خلاصة الأفكار المضمنة في جميع الأوراق العلمية لمناقشتها في جلسات المائدة المستديرة .

٢ ـ عرض عام للموضوعات المقدمة في المؤتمر:

بلغ عدد الأوراق والأبحاث العلمية المقدمة في المؤتمر الثاني للاتجاهات الحديثة في التحقيق الجنائي والبينة (٨٦) عملاً غطى كثيراً من الجوانب الإجرائية والشكلية المتصلة بالإجرام المعاصر وإجرام الألفية الثالثة وأساليب معالجتها واكتشاف ما يقع منها وإثباتها . كما تناولت الأوراق العلمية حوانب

فلسفية لمفهوم الجريمة بتقنياتها الحديثة ومدى قدرة الوسائل الحكومية المتاحة من تشريعات وأجهزة شرطية وقضائية من مواجهة أنماط الجرائم المحتملة للألفية الثالثة. ولا يسع المجال هنا لاستعراض جميع الأعمال العلمية التي طرحت في المؤتمر وبكافة إحصاءاتها ونظرياتها ورسوماتها المعقدة إلا أنه من الضروري اعلام القارىء بأهم المرتكزات العلمية للمؤتمر ومخرجاتها. لذا نقدم في البدء عرضاً عاماً لأهم الموضوعات التي قدمت في المؤتمر ولعل في ذلك ما يفيد القارىء في:

أولاً: التعرف على الموضوعات البحثية الراهنة التي تشغل الباحثين والدارسين في الدول المتقدمة.

ثانياً: الوقوف على الاتجاهات الحديثة في السياسة الجنائية.

ثالثاً: الوقوف على البعد العلمي المتوقع في المهن الشرطية والقضائية في الألفية الثالثة.

والموضوعات المختارة هي:

١ ـ جريمة غسيل الأموال ـ التعرف القانوني والممارسة العلمية

The Offence of Money Laundering - Defunction and Practice

٢ ـ مخاطر الفشل في عمليات الشرطة السرية

Risk of Failure in Undercover Policing

٣ ـ التفكير القانوني والمنطقي في البيِّنة

Legal and Logical Reasoning in Evidence

٤ ـ البحث عن الحقائق وتكوين البينة الجنائية

Facts Investigation and The Configuration of Criminal Evidence

٥ ـ انتزاع الاعتراف بالتعذيب في الجرائم الغامضة.

٦ ـ المظاهر الإجرائية للبيِّنة .

٧ ـ نظم الإجراءات الجنائية والعقابية والأمن في مرحلة ما بعد العصر الحديث

Penal System, Penal Proceedings and Security in The Post - Modern Era

٨ ـ احتياجات المتضرر من الجريمة في التحقيق الجنائي

Victim's Needs in Criminal Investigation

٩ ـ مصداقية بيِّنة الأشخاص Reliability of Personal Evidence

١٠ ـ البيِّنة التي يتم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة

Illegally Obtained Evidence

١١ ـ قواعد جمع الأدلة والجريمة المنظمة في الألفية الجديدة

Rules of Evidence gathering and Organized Crime in The New Millenium

١٢ ـ مواقف اتجاه بينة الخبير

Attitudes towards Evidence by Expert Witnesses

١٣ ـ تجارب علمية حول عدم مصداقية شهادة الشهود .

١٤ ـ اكتشاف الغش Deception Detection .

١٥ ـ البيِّنة السماعية Hearsay Evidence .

١٦ ـ حقوق الإنسان في الإجراءات الإدارية

Human Rights in Administrative Proceedings

١٧ ـ دور البينة في تحقيق العدالة الجنائية .

١٨ ـ قبول البينة المتحصل عليها في دولة أجنبية في قضايا جنائية محلية .

١٩ ـ اتجاهات في تحليل البصمة الوراثية.

٢٠ ـ إجراءات استجواب المتهم.

٣ ـ عرض أهم الدراسات والبحوث:

١ ـ دراسة حول: التحديات التي تواجه قانون الإجراءات الجنائية والبيِّنة في الألفية الثالثة قدم هذه الدراسة: د. جي أف نجيبوار، الذي تناول المتغيرات التقنية المحتملة في حياة الإنسان خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين وانعكاساتها على السلوك الإجرامي وأساليب ارتكاب الجرائم. حصرت الدراسة عدداً من الأنشطة والسلوكيات الإنسانية المحتملة باحثاً عن مراجع تشريعية لها ومركزا على قدرات أجهزة انفاذ القوانين في التعامل مع تلك السلوكيات خَاصة في ظل القوانين الجنائية الراهنة التي لم تحسب في مبادئها وموجاتها حساباً دقيقاً لمتغيرات الأدلة الجنائية وأساليب وحجمها وتقييمها. وخلصت الدراسة إلى أهمية مراجعة الإجراءات الجنائية وتقنيات البحث الجنائي وقواعد البينة، حتى تصبح تلك المبادىء والقواعد مواكحبة للمستجدات العلمية في ظل التقنيات الحديثة وأنماط السلوك الإجرامي.

٢ ـ دراسة حول البحث عن الحقائق وتكوين البينة الجنائية: تناول د. كولا أبميولا الأستاذ بكلية القانوني في جامعة بيرمنجهام البريطانية في هذه الدراسة دور التحقيق الجنائي العام في المرحلة السابقة للمحاكمة وبصفة خاصة في مرحلة جمع الاستدلالات التي تقوم بها الشرطة وضباط مسرح الجريمة، حيث يصعب التمييز بين تحليل الأدلة الجنائية وتكوينها. أمن الباحث في هذا السياق على أهمية اعتبار تجليل الأدلة الجنائية عملاً يقود إلى التوضيح وكشف الغموض بالقدر المتوفر من الآثار بينما تختص

صناعة الدليل بتركيب الأدلة وإعادة تشكيلها وترتيبها قبل البدء في التحليل والاستنتاج، الأمر الذي يركز عليه المحققون وضباط الشرطة دائماً.

٣ـ دراسة حول الذكاء الاصطناعي والإثبات القضائي: في هذه الدراسة تناول د. بترتلرز، الأستاذ بجامعة يوشيفا في نيويورك الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence. كأسلوب مستحدث يمكن أن يكون مقبولاً ومؤهلاً لمواكبة متغيرات الجريمة في القرن القادم. لخص الباحث الذكاء الاصطناعي كمحاولة لاستغلال الحاسب الآلي في اكتشاف الجرائم وتوفير الأدلة اللازمة لإثباتها بعمليات حسابية قائمة على تحليل الاحتمالات والفرضيات والتوصل إلى الحقائق وفقاً للمنطق السليم والتفسير المعقول. ويشير الباحث في هذه الدراسة إلى ضرورة معالجة مشكلة الجرائم العصرية وجرائم المستقبل بذات الوسائل التي تنفذ بها تلك الجرائم وهي القائمة على تقنيات الحاسب الآلي. وينتهي الباحث بهذه الدراسة إلى:

أ ـ ضرورة تعليم رجال الشرطة تعليماً شاملاً ومتعمقاً يرقى إلى المستوى العلمي لجميع أفراد المجتمع.

ب ـ الارتقاء بالقضاة ليكونوا رجال علم وخبرة في مختلف مجالات الحياة بشكلها العصري.

ج ـ إعداد وكلاء نيابة ومحامين متخصصين في مختلف المجالات العلمية.

د ـ لن تتمكن الإمكانات الحكومية الراهنة من تشريعات ورجال شرطة وقضاة من مواجهة تحديات الجريمة في الألفية الثالثة.

٤ ـ دراسة حول جدوى عمليات الشرطة السرية Llndercover Policing .
تناول د. جاكوبواك الأستاذ بجامعة أوترشت الهولندية في هذه الدراسة مدى فاعلية عمليات الشرطة السرية ومدى أهليتها في مواجهة الإجرام الحديث.

قام الباحث بتحليل عينات عشوائية من حالات عمليات الشرطة السرية وتوصل إلى الحقائق التالية :

أ ـ عمليات الشرطة السرية آخذة في التدهور من حيث نتائجها الإيجابية، إذ انخفض عدد العلميات التي حققت أهدافها خلال العقد المنصرم بحوالي ٦٧٪.

ب ـ تنفق الأموال وتسخر الإمكانات للعمليات السرية التي لا يتم تنفيذها مما يشكك في مصداقية الأجهزة المختصة.

ج ـ تحقق بعض العمليات السرية أهدافها جزئياً مما يثير الشبهة.

د ـ من الممكن أن تكون عمليات الشرطة ذات جدوى متى أحسن اختيار الأهداف والوسائل والتركيز على الجرائم والأنشطة الماسة بالمصلحة العامة للمجتمع.

٥ ـ دراسة حول جريمة غسيل الأموال ـ التعريف والممارسة : قدمت هذه الدراسة د. جوانا باناخ الأستاذة بكلية القانون في جامعة هلنسكي، ركزت الدراسة على غسيل الأموال في القوانين والاتفاقيات الأوروبية مع بيان لجوانب الاختلاف بين الممارسة والعملية ومضمون التشريعات والاتفاقيات، قدمت الدراسة : عرضاً ناقداً لتلك التشريعات والاتفاقيات وهي :

أ- الاتفاقية الأوروبية لعام ١٩٩٠م حول غسيل ومصادرة الأموال الناتجة عن الجريمة.

ب- الموجهات الأوروبية لعام ١٩٩١م بشأن منع استغلال النظم المالية في غسيل الأموال.

ج- خطة مكافحة الجريمة المنظمة لعام ١٩٩٧م.

د- الاتفاقية الأوروبية المشتركة ضد غسيل الأموال لعام ١٩٩٨م.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة العمل الجاد المتجرد لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال حتى لا تتهم الدول نفسها بالتورط بهد أن أثبتت المعلومات دور غسيل الأموال في التحكم على الأسواق واسعار العملات المحلية.

٦- دراسة حول النظم الإجرائية والعقابية وأثرها على الأمن في مرحلة ما بعد العصر الحديث Post-modern era وقد قدم هذه الدراسة د. لويسي ديسايموني، الأستاذ بكلية الشرطة الاتحادية في الأرجنتين، مشيراً إلى توقع أزمات أمنية حرجة سوف تشهدها الألفية الثالثة بسبب عدم المساواة والفقر الذي يعم معظم سكان العالم.

تساءل الباحث عن مدى كفاءة السياسات الجنائية العائدة إلى القرنين الماضيين في مواجهة التحديات الجديدة والجرائم المحتملة. ويميل الباحث إلى البحث عن أسباب الجريمة المحتملة والسعي للتقليل من مخاطر الجريمة بتهيئة الظروف الاجتماعية وبناء المجتمع الآمن بدلاً من الأساليب القمعية التي سوف تكون باهظة التكاليف في العصر الحديث.

٧ـ دراسة حول البينة العلمية في القضايا الجنائية والمدنية، رأي القضاة حول البيِّنة العلمية.

Scientific Evidence in Civil and Criminal Cases Judges Opinion on Scientific Evidence

تناول د. جوزيف فوجكفكز الأستاذ في معهد الطب الشرعي في بولندا قيمة البيِّنة العلمية ورأي الخبير أمام المحاكم الجنائية والمدنية، وذلك على ضوء مسح ميادين وسط عينة مخترج من قضاة المحاكم المدنية والجنائية بلغ عددعم (٦٢) قاضياً وكانت الأسئلة الموجهة للقضاة تدور حول معرفة آرائهم حول مدى تقييمهم للبيِّنة العلمية أو رأي الخبراء في مجالات البصمة الوراثية، البصمات، الخطوط، الأصوات، المخدرات، آثار الأخذية . . الخ.

وقد توصلت الدراسة إلى ترتيب للبينات العلمية مرتبة حسب القيمة البرهانية لكل منها. إذ جاءت البصمة الوراثية كأقوى بينة تجد احترام القضاة تليها بينة البصمات ثم تقارير تحليل المواد المخدرة. بينما نالت الأدلة العلمية الأخرى درجات تقييم دون ٦٠٪.

٨ـ مصداقية بيِّنة الشهود من منظور إسلامي: Reliability of Personal Evidence: Islamic Law Perspective : قدم هذه الدراسة د. محمد الأمين البشرى المستشار في وزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك استجابة لطلب من اللجنة المنفذة التي رأت الاستنارة برأي الشريعة الإسلامية حول بيِّنة الشهود مقابل الانقادات الكثيرة الموجهة لها. تناولت شهادة الشهود في الشريعة الإسلامية من حيث قيمتها البرهانية شروطها وإجراءات الأخذ بها في جرائم الحدود والتعازير.

ركزت الدراسة على أهمية الشهادة كواجب ديني على المسلم وكونها عبادة يتقرب بها العبد إلى ربه ويتحمل بها مسؤوليته في تحقيق العدل ودفع الظلم وأكدت الدراسة أن شهادة الشهود تطور بتطور الإنسان وقدراته السمعية والبصرية واستعانته بالعلوم والثقافة.

٤ ـ الملاحظات والنتائج المستخلصة:

١ ـ عقد المؤتمر الدولي الثاني حول الاتجاهات الحديثة في الإثبات والتحقيق الجنائي لمناقشة موضوعات محددة تدور حول قانون الإجراءات الجنائية والبينة وأساليب التحقيق الجنائي وجمع الأدلة الجنائية إلا أن الأبحاث والدراسات العلمية المقدمة في المؤتمر غطت ميادين قانونية وإدارية وعلمية متنوعة.

كما أنه من الواضح أن البحث العلمي في القانون لم يقتصر على النظريات والتجارب القانونية، بل يذهب أبعد من ذلك إلى جميع أبواب المعرفة المتصلة بالجريمة والمجرمين وأدوات تنفيذ الجريمة، مما جعل المؤتمر لقاءً علمياً يستقطب عدداً من خبراء الحاسب الآلي وعلماء في الهندسة والكيمياء والفيزياء الذين أسهموا في المؤتمر بأفكار جديدة تجعل من الجريمة مشكلة تهم كافة أفراد المجتمع. أي هناك اتجاه بين العاملين في التخصصات العلمية الحديثة للإسهام في محاولات التصدي لظاهرة الجريمة بجميع صورها وأشكالها.

٢ ـ نبه المؤتمر الذي جاء مع نهاية القرن العشرين إلى أن المحتمعات المتقدمة والنامية لم تعد العدة لمواجهة تحديات القرن الجديد في مجال الجريمة والتشريعات الجنائية، كما أنها لم تنفق شيئاً يذكر على متطلبات الأمن والاستقرار.

٣ ـ أكدت الأبحاث العلمية المقدمة في المؤتمر أن للألفية الثالثة ظواهرها الإجرامية المتميزة والتي تختلف كثيراً عن الظواهر الإجرامية التي ألفها الإنسان، كما أكدت تلك الأبحاث أن نظم الشرطة والقضاء لن تكون بوضعها الحالي قادرة على مواجهة التحديات الجديدة.

٤ ـ دعت أبحاث المؤتمر إلى إحداث نقلة في ميادين الشرطة والقضاء، وطالبت بالمزيد من التعليم لرجال الشرطة والقضاء والنيابة العامة، بالقدر الذي يمكن تلك الأجهزة من استيعاب الجرائم المستجدة، والسلوكيات الضارة التي قد تنتشر على نطاق واسع دون أن تدرك الجهات الأمنية مخاطرها وأبعادها.

٥ ـ أمنت الأبحاث المقدمة على ضرورة مراجعة التشريعات الجنائية ومبادىء البينة وقواعد الحصول عليها وكيفية تقييمها، والعمل على التوفيق بين المنطق والقانون.

٦ ـ وجدت نظرية الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence واستخداماته في القضاء الجنائي والمدني القبول والتشجيع، مما يدعو إلى مراجعة التشريعات بما يقنن البينة التي توفرها برامج الذكاء الاصطناعي.

٧ ـ وضح أن عدداً من المشاركين في المؤتمر جمعوا بين دراسة القانون ودراسة العلوم التطبيقية الأخرى. وقد بينت هذه الفئة من الباحثين الدعوة نحو الجمع بين القانون الجنائي وأبواب المعرفة الأخرى باعتبار أن القانون وحده لا يكفي لمواجهة الظاهرة الإجرامية العلمية المرتقبة.

٨ ـ وفر المؤتمر دراسات وتجارب مقنعة تشجع على استبدال إجراءات الشرطة في مجال جمع الاستدلالات من الأسلوب العلمي لقدرة الحاسب الآلي على التحليل والاستنتاج والملاحظة بكفاءة أكثر من المحقق. وقد وفرت

تلك الدراسات برامج يمكن تطويرها لمعاينة مسرح الجريمة وجمع الآثار وصناعة الأدلة والاستجواب الفني للمتهمين والشهود وفق ترتيبات حسابية مؤكدة .